الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/471
9 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
بنود جدول الأعمال ١٢ و٢١ و٣٣ و٣٥ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٥٥ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و١٠٠ و١٠١ و١٠٢ و١٠٣ و١٠٤ و١٠٦ و١١٢ و١١٤ و١١٥ و١١٩ و١٢٠

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

251096 251096 96-27032

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

مسائل السياسات القطاعية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

النهوض بالمرأة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

**رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لكوستاريكا
لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أحيل اليكم رفق هذا الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والذي اعتمد في مناسبة الاجتماع السنوي العشرين لوزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧ الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أكون ممتنا إذا تكرمتم بترتيب أمر تعميم هذه الرسالة ومرفقها بصفتهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ١٢ و ٢١ و ٣٣ و ٣٥ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٥ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٩ و ١٢٠.

(توقيع) فرناندو بيروكال - سوتو
السفير والممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة
ورئيس مجموعة الـ ٧٧
نيويورك

مرفق

الاعـــلان الـذي اعتمـده وزراء خارجيـــة مجموعـــة الـ ٧٧ والصين خـــلال اجتماعهـــم السنـوي العشرين الـذي عقـد في نيويورك يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

الإعلان الوزاري

١ - عقد الاجتماع السنوي العشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في نيويورك يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢ - وقد أكد الوزراء على ظهور مجموعة الـ ٧٧ والصين كقوة رئيسية في الشؤون العالمية وعلى مساهماتها البناءة خلال العقود الثلاثة الماضية في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي. وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة زيادة التعاون فيما بين أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين من أجل وضع استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل لزيادة حشد القوة الجماعية من خلال المواقف والنهج الحسنة التنسيق بهدف صون المصالح العامة للبلدان النامية، وتعزيز القدرة التفاوضية المشتركة للمجموعة بالنسبة لجميع المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنمية في منظومة الأمم المتحدة، مع الاعتراف بأن البلدان النامية، لا تزال في مجموعها تواجه الكثير من المشاكل والتحديات المشتركة المنبثقة عن الترابط المتزايد بين الأمم والعولمة المتسارعة للاقتصاد العالمي.

٣ - وقد أعرب الوزراء عن التزامهم الثابت باستمرار صلاحية وفائدة أهداف ومبادئ مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعادوا تأكيد عزمهم على متابعة الأهداف والمبادئ الواردة في الإعلان المشترك الذي اعتمده الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقد في نيويورك يوم ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ لإحياء الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيس مجموعة الـ ٧٧.

٤ - وعند استعراض ما جرى من تطورات على المسرح الاقتصادي العالمي، اعترف الوزراء، في جملة أمور، بأهمية التقدم الاقتصادي الذي أحرزه عدد من أعضاء المجموعة بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي وتوسع التجارة، وبازدياد أهمية المجموعة في الشؤون الاقتصادية العالمية. وفي الوقت نفسه، أعربوا عن قلقهم من أن هناك أعضاء آخرين في المجموعة لا يزالون يواجهون صعوبات حادة ويعانون من نمو اقتصادي بطيء أو حتى نمو سلبي. وأكدوا إلحاح وأهمية زيادة الدعم الدولي للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، والبلدان الأقل نموا، من أجل توسيع فرصها في النمو والنماء.

٥ - وأكد الوزراء أن عمليتي العولمة وتحرير التجارة تفرضان تحديات وتتيحان فرصا تؤثر على جميع البلدان تقريبا، ولكن بطرق مختلفة اختلافا صارخا. فما تحققه بعض البلدان من منافع يتباين مع عدم

الاستقرار والتهميش في بلدان أخرى، لا سيما في البلدان النامية. وهذا الاتجاه غير المتكافئ يحتاج الى شراكة متجددة والوفاء بالتزامات التعاون الدولي من أجل أن تنتفع البلدان النامية بشكل فعال من عمليتي العولمة وتحرير التجارة. ويجب إدارة هذه العملية على أساس مبادئ عدم التمييز وتجنب الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق مزايا تنافسية غير عادلة فضلا عن الاعتراف بالحاجة الى الضمانات والمعاملات التفضيلية للبلدان النامية.

٦ - وأعاد الوزراء تأكيد قلقهم من أن الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونقاط الضعف التي تعاني منها تلك الدول لا تزال تخلق حواجز تحول دون مشاركة هذه البلدان بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي الذي يسير بخطى سريعة على طريق العولمة. وينبغي في هذا الصدد النظر في برنامج عمل بربادوس باعتباره الأداة الأكثر شمولا بين المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة وغيرها من المشاكل الخطيرة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرب الوزراء عن قلقهم من أنه على الرغم مما بذلته الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهود كبيرة على الصعيد الوطني، لم يكن هناك دعم مواز لهذه الجهود على الصعيد الدولي. وجددوا دعوتهم لتعزيز ما يُبذل من جهود على الصعيد الدولي في مجال تنفيذ ومتابعة برنامج عمل بربادوس.

٧ - وطالب الوزراء المجتمع الدولي بإعطاء أهمية ودعم خاصين لمعالجة المشاكل الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتلبية احتياجات تلك البلدان، لا سيما عن طريق التعاون التقني مع البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وتقديمها للمساعدات المالية لتمكين تلك البلدان من المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي الذي يسير بخطى سريعة على طريق العولمة. وبهذا الخصوص، اعترف الوزراء أيضا بأن البلدان النامية التي تمر بمرحلة الانتقال تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة وأن الجهود التي تبذلها لإقامة هياكل أساسية تصلح لمرحلة الانتقال تحتاج أيضا إلى دعم مالي وتقني من المجتمع الدولي.

٨ - وأهاب الوزراء بالمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، العمل على توفير بيئة اقتصادية ومالية دولية منصفة ومؤاتية للمساعدة في محو الفقر، وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في البلدان النامية، من خلال إلغاء الحواجز والقيود التجارية المفروضة على الوصول إلى الأسواق، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين نوعيتها، وتشجيع ودعم تدفق الاستثمار والتقنيات الملائمة إلى البلدان النامية وزيادة فرصها في الحصول على رأس المال من المؤسسات المالية الدولية ومن المصادر التجارية.

٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم من اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية واستمرار الغموض فيما يتعلق بفرص انتعاش الاقتصاد العالمي وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للبلدان النامية. وأكدوا ضرورة اتخاذ عمل منسق متعدد الأطراف لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة في مجال حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومجال إشاعة السلام والأمن. ولتحقيق هذا الغرض، طالب الوزراء بمشاركة البلدان

النامية مشاركة كاملة وفعالة في عملية اتخاذ القرارات وفي حل المشاكل الاقتصادية في العالم من خلال تعزيز نظام تعدد الأطراف الذي يهدف إلى النهوض بالنمو والنماء الاقتصاديين.

١٠ - ودعا الوزراء البلدان النامية إلى الكف عن اتخاذ أية إجراءات تستهدف إدخال شروط شديدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، لا سيما أية إجراءات تتعلق بالتجارة والبيئة، ومعايير العمل والمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، والقيود المفروضة على وصول سلع ومصنوعات وخدمات البلدان النامية إلى الأسواق، لا سيما في ضوء تضاؤل الموارد المخصصة للتعاون الإنمائي.

١١ - كرر الوزراء تأكيد الحاجة الملحة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة نظرا لانخفاض مستويات هذه المساعدة في السنوات الأخيرة. وفي هذا الخصوص، حثوا بقوة على الامتثال للأهداف المتفق عليها دوليا بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وللالتزام بتوفير موارد جديدة وإضافية، لا سيما وفاء البلدان المانحة، التي لم تفعل ذلك، بتقديم ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠٠٠، وللالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وللالتزام بتقديم ٠,١٥ في المائة إلى البلدان الأقل نموا طبقا لإعلان باريس وبرنامج العمل المعتمدين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء انخفاض مستوى المساعدة الانمائية الرسمية، لا سيما انخفاض المعدلات الحقيقية لما يقدم من هذه المساعدة إلى البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نموا. وأكدوا أيضا ضرورة قيام البلدان المانحة بإدخال تحسينات نوعية على المساعدة الإنمائية الرسمية، من خلال أمور منها تخفيض نفقات السداد. وكرروا التأكيد أيضا على إلحاح عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بتمويل التنمية، ورحبوا بالتوصية التي قدمها الأمين العام مؤخرا في هذا الخصوص، الواردة في تقريره عن خطة للتنمية.

١٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الحالة المالية المزمنة للأمم المتحدة بسبب عدم امتثال الدول الأعضاء، لا سيما بعض الدول المساهمة الرئيسية لالتزاماتها المالية كاملة وفي المواعيد المقررة وبدون شروط. وقد بلغ حجم التقصير درجة غير مسبوقة وترك المنظمة تترنح تقريبا على حافة الإفلاس مما يشكل بالتالي أخطر تهديد للتعاون المتعدد الأطراف لأغراض التنمية؛ كما أسفر أيضا عن تأخير تسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، لا سيما البلدان النامية بينها.

١٣ - وأعاد الوزراء التأكيد على الالتزام القانوني للدول الأعضاء بتحمل نفقات المنظمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وضرورة دفعها لأنصبتها المقررة كاملة وفي المواعيد المقررة وبدون شروط. ورغم الاعتراف بضرورة إبداء التفهم المتعاطف مع أولئك الذين يعجزون بصورة مؤقتة عن تلبية التزاماتهم المالية نتيجة لصعوبات اقتصادية حقيقية، فإنه في جميع الحالات الأخرى، ناشد الوزراء أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما بعض البلدان المساهمة الرئيسية، بذل جميع الجهود من أجل تسديد أنصبتها المقررة كاملة وبدون شروط وفي المواعيد المقررة.

١٤ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن مبدأ "القدرة على الدفع" هو مبدأ أساسي في تقدير الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة. وأكد الوزراء أيضا على أنه لا ينبغي أن يفرض على البلدان النامية معدل أعلى من قدرتها على الدفع نتيجة أية تسويات في جدول الأنصبة المقررة. ولاحظ الوزراء أن الحد الأدنى الحالي للنصاب قد أدى إلى خروج خطير على مبدأ القدرة على الدفع بالنسبة إلى عدد كبير من الدول الأعضاء الصغيرة من بين البلدان النامية. وحثوا الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة على تخفيض معدل الحد الأدنى وإيلاء ما يجب من نظر إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان الأقل نموا وغيرها من البلدان النامية.

١٥ - وأعاد الوزراء التأكيد أيضا على أن المبدأ الوارد في الجدول الخاص للأنصبة المقررة المنشأ في القرار ٣١٠١ (د - ٢٨) المتعلق بقسمة تكاليف عمليات حفظ السلام يجب اعتماده على أساس دائم. وأكدوا في هذا الخصوص أن جدول تمويل هذه العمليات يجب أن يعكس بوضوح المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والحالة الاقتصادية التي تواجهها بلدان أو مجموعات من البلدان الأخرى، لا سيما البلدان النامية. وأكد الوزراء كذلك أن إنشاء حد أعلى وحد أدنى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أمر غير مقبول على الإطلاق.

١٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار التخفيضات المالية التي تتعرض لها الميزانية البرنامجية المحدودة جدا للأمم المتحدة والتي ظلت تهدد عمل الأمم المتحدة ذاته وسيكون لها تأثير سلبي على قدرة المنظمة على تنفيذ البرامج والأنشطة التي كلفتها بها الدول الأعضاء تنفيذا كاملا، لا سيما في ميدان التعاون الدولي والاقليمي لأغراض التنمية. وفي هذا الخصوص، أكد الوزراء على ضرورة أن تؤدي عملية إصلاح الأمم المتحدة إلى تقوية تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المقررة وهياكل دعم الأمانة العامة ذات الصلة بدلا من إضعافها.

١٧ - وأعاد الوزراء التأكيد على أولويات مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما تقوم به المنظمة من أعمال قائمة على مبادئ السلام والتنمية والمساواة والعدالة. وكرر الوزراء التأكيد على أنه ينبغي أن تبقى التنمية في قمة جدول أعمال المجتمع الدولي وجزءا لا يتجزأ من أعمال منظومة الأمم المتحدة.

١٨ - واعترف الوزراء، مع التقدير، بما قام به الأمين العام والأمانة العامة من مبادرات تستهدف تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من الظروف الصعبة والقيود المالية الشديدة. وفي هذا الخصوص، أعربوا عن قلقهم إزاء انخفاض الموارد المخصصة لهذا الغرض. وكرر الوزراء تأكيد دعمهم للخدمة المدنية الدولية وضرورة تحسين شروط الخدمة كيما تستطيع الأمم المتحدة جذب أفضل الموظفين والاحتفاظ بهم في خدمة المجتمع الدولي ككل على نطاق أوسع تمثيل جغرافي ممكن وعلى أساس التوازن والتكافؤ بين الجنسين.

١٩ - وأعرب الوزراء عن الحاجة الملحة لأن يطالب المجتمع الدولي بعض البلدان المتقدمة النمو بأن تعمل فورا على إلغاء القوانين والأنظمة التي لها تأثيرات سلبية وإلغاء غيرها من أشكال الاجراءات الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية. وأكدوا أن مثل هذه الاجراءات لا تقوض فقط المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومنها المساواة السيادية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بل وتشكل أيضا تهديدا كبيرا لحرية التجارة والاستثمار، المبينة أيضا في عديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك المبادئ التي أنشأت منظمة التجارة العالمية.

٢٠ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن من الجوهري في عالم تتزايد عولمته وترابطه تنشيط الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل تعزيز التعاون العالمي لأغراض التنمية القائمة على أساس المنفعة المتبادلة واقتسام المسؤوليات. وأعادوا التأكيد أيضا على وجوب قبول المجتمع الدولي الضرورات الملحة لقيام شراكة عالمية إذا أريد إشاعة السلام والرخاء بصورة فعالة.

٢١ - وأكد الوزراء على أن قرار الجمعية العامة ١٢٢/٥٠ المعنون "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة" يمكن أن يكون آلية أساسية لزيادة تعزيز ما يبذله المجتمع الدولي من جهود في مجال تنفيذ الالتزامات والنتائج المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية فضلا عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة. ويمكن أن يكون الحوار أيضا آلية لمناقشة المسائل المستجدة والملحة المتصلة بتعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية. وأكد الوزراء في هذا الخصوص على أهمية إنجاح الحوار الأول المقبل الرفيع المستوى بشأن التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعولمة وللترابط وما سيترتب عليهما من آثار بالنسبة للسياسات، حسبما هو متصور في ذلك القرار.

٢٢ - وأكد الوزراء على الأهمية الحاسمة للمتابعة الفعالة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، مثل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني لصالح البلدان الأقل نموا، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويجب تنفيذ الالتزامات والتوصيات والإجراءات التي اتفق عليها في تلك المؤتمرات بأسرع ما يمكن. وفي هذا الخصوص، فإن الوفاء الكامل بالالتزامات المتصلة بتمويل الإجراءات المتفق عليها في المؤتمرات وإنشاء الآليات المؤسسية الفعالة لإجراءات المتابعة، يتسمان بأهمية خاصة. أما بالنسبة إلى هذا الجانب الأخير، فقد رحب الوزراء باتخاذ الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٦ القرار ٣٩/١٩٩٦ مما سيسهم في قدرة منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ القرارات التي اتخذت في تلك المؤتمرات.

٢٣ - وكرر الوزراء تأكيد التزامهم بالتفاوض على خطة للتنمية عملية المنحى تستجيب للمطالب الملحة من أجل التعاون الدولي لأغراض التنمية، وتعيد للتنمية مكان الصدارة كشاغل مركزي في جدول أعمال

المجتمع الدولي، وتعزز دور الأمم المتحدة وأداءها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تتضمن خطة التنمية اقتراحا محددا وملموسا وعمليا يمكن ترجمته إلى عمل كما يمكن تنفيذه على أساس الأولويات العالمية المبينة في خطط عمل مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الرئيسية. ولاحظوا في هذا الخصوص مركز المفاوضات المتعلقة بالخطة وأيدوا مقرر الجمعية العامة ٤٥/٥٠ بضرورة مواصلة فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية أعماله خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، بهدف الانتهاء من أعماله المتعلقة بوضع الخطة بأسرع وقت ممكن. وحثوا جميع الدول الأعضاء الأخرى على الالتزام ببذل كل جهد لمتابعة العمل معا من أجل التوصل إلى خطة للعمل ذات معنى. وأكد الوزراء أهمية انتفاع الوثيقة المتعلقة بخطة التنمية من التحليل الملائم والمدخلات الفنية التي قدمها مركز الجنوب وذلك خلال فترة ما بين الدورات وإلى أن تعقد الدورة المقبلة للفريق العامل.

٢٤ - ولاحظ الوزراء أنه رغم ارتباط المشاكل البيئية للبلدان النامية بأنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، فإن تلك المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية هي، إلى حد كبير، من نتائج الفقر والتخلف والعجز التقني والمالي. وأكدوا ضرورة التنفيذ الفوري والكامل لجميع التزامات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والتي هي اليوم أكثر إلحاحا منها في أي وقت مضى. وأكدوا في هذا الخصوص أنه ينبغي لهذا التنفيذ ألا يتعارض مع حق البلدان النامية في الاستفادة الكاملة من استخدام مواردها، وهو ما يعد أمرا حيويا بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وأعربوا عن بالغ قلقهم، لا سيما أنه بعد أربع سنوات من المؤتمر لم يتحقق تقديم الموارد المالية الجديدة والاضافية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط تسهيلية وتفضيلية، والتعاون العلمي والتقني، والنشر الملائم للمعلومات. وأشاروا إلى أن الموارد المتاحة لمرفق البيئة العالمية غير كافية على الاطلاق. وفي هذا السياق، طالبوا بإلحاح أيضا المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، بالوفاء بالالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الاتفاقيات الرئيسية المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأكدوا أيضا أن الدورة الاستثنائية المقبلة التي تعقدها الجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم عامين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من شأنها أن تتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتحليل العقبات الرئيسية التي تعرقل التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ وتقديم مقترحات ملموسة لمعالجة هذه القضايا، وكفالة تحويل "الشراكة العالمية الجديدة" لأغراض النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، كما تصورها مؤتمر قمة ريو، إلى حقيقة بأسرع وقت ممكن.

٢٥ - وأكد الوزراء مجددا على الطابع الملح لتأكيد الإرادة السياسية المطلوبة لكفالة نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القانون ومنصف ومأمون وغير تمييزي وشفاف ويمكن التنبؤ به، بهدف تحقيق الإدماج الكامل للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي الجديد. وكرروا التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق جولة أوروغواي، وطالبوا الدول الأعضاء أيضا، خصوصا البلدان المتقدمة النمو، بأن تنفذ بالكامل الالتزامات المتفق عليها في الفصل الأخير، بما فيها إجراءات تخفيف حدة الآثار السلبية على البلدان النامية. وفي هذا الخصوص، أعرب الوزراء عن أهمية المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأكدوا أيضا أن الوثيقة الختامية تخص

البلدان النامية بمعاملة خاصة ومتميزة، لا سيما البلدان الأقل نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. ورفض الوزراء استخدام الإجراءات الحمائية المقنعة في شكل مفاهيم جديدة تسعى للربط بين المعايير المحلية المتصلة بالبيئة وقوانين العمل وغيرها من المسائل، من خلال تطبيق إجراءات تجارية تعسفية وضغوط ثنائية ضد البلدان النامية. وأكدوا أيضا أهمية كفالة الطابع العالمي لمنظمة التجارة العالمية، وطلبوا في هذا السياق الإسراع بعملية الانضمام بالنسبة للبلدان النامية التي تطلب الانضمام ولكنها ليست أعضاء في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وأكدوا أيضا أنه لا ينبغي إثارة أية اعتبارات سياسية أثناء استعراض طلب العضوية من أجل عرقلة انضمام البلدان النامية.

٢٦ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء استمرار البيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية للتنمية، والتي تتميز، في جملة أمور، بزيادة الاتجاهات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو واتخاذ تلك البلدان لإجراءات قسرية من طرف واحد.

٢٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم للمحاولات التي تبذل لتحميل جدول أعمال منظمة التجارة العالمية أكثر من طاقته، إذ قد يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على مجموعة الحقوق والواجبات التي روعي بعناية تحقيق التوازن بينها، والتي جرى التفاوض عليها في سياق اتفاقات جولة أوروغواي. ونبه الوزراء إلى أن إدخال الأوصاف البيئية أو الشروط الاجتماعية في نظام التجارة الدولي سيكون له تأثير سلبي على النمو والتنمية الاقتصاديين، وسيفرض عبئا اقتصاديا واجتماعيا لا مبرر له على البلدان النامية. وأكدوا أن الأولوية الأساسية ينبغي أن تكون تنفيذ هذه الاتفاقات والوفاء بها واعتماد التدابير الكفيلة بتخفيف حدة الآثار السلبية على البلدان النامية. وأكد الوزراء أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ينبغي أن يستمر في تيسير إدماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي بطريقة متكاملة مع منظمة التجارة العالمية وتشجيع التنمية من خلال التجارة والاستثمار.

٢٨ - وأعرب الوزراء عن أسفهم لأنه رغم اعتماد عدة نُهج اعتمدها المجتمع الدولي خلال العقد المنصرم، لا تزال أزمة الديون مستحكمة باعتبارها واحدة من العقبات الرئيسية التي تعترض تنمية البلدان النامية، خصوصا البلدان الأقل نموا، والبلدان ذات الدخل المنخفض والدخل الأقل من المتوسط والدخل المتوسط. وكرروا تأكيد الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي، لا سيما البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية باعتماد حل فعال وشامل ومنصف ونهائي ودائم وقاطع في وجهته الإنمائية لمشكلة ديون البلدان النامية، بما في ذلك تخفيض الديون وزيادة المنح والتدفقات المالية التيسيرية، لا سيما للبلدان الأقل نموا ولأفريقيا. وأكدوا إلحاح قيام الاجتماع المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ باتخاذ إجراء قاطع لمعالجة الديون المتعددة الأطراف للبلدان النامية معالجة فعالة. وفي الوقت نفسه، أكدوا أيضا أن سياسات التكيف الهيكلي يجب ألا تحول الموارد بعيدا عن الأولويات الاجتماعية في البلدان المدينة.

٢٩ - ولاحظ الوزراء أن تمويل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من خلال مختلف آلياتها التيسيرية قد أثبت عدم كفايته لمواجهة احتياجات التنمية. وطالبوا البلدان المانحة المتقدمة النمو بزيادة قاعدة رؤوس الأموال المتاحة للبنك الدولي وصندوق البنك الدولي زيادة كبيرة والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتعزيز الحادي عشر للمؤسسة المالية الدولية. كذلك طالب الوزراء البلدان المتقدمة النمو بزيادة الموارد المخصصة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومرفق البيئة العالمية، ومرفق التكيف الهيكلي، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز، وأعربوا عن دعمهم لتحويل مرفق التكيف الهيكلي المعزز إلى مرفق دائم من مرافق صندوق النقد الدولي.

٣٠ - وحث الوزراء المجتمع الدولي على إعادة تأكيد التزامه بالسعي إلى إيجاد حلول دائمة للتحديات الخطيرة التي تواجهها القارة الأفريقية مع إيلاء اهتمام خاص إلى جملة أمور منها التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، وإيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية لأفريقيا، وتنويع الاقتصادات الأفريقية، وإتاحة المزيد من فرص الوصول إلى التجارة والأسواق، وتدفقات الموارد، ونقل التكنولوجيا. ورحب الوزراء باستعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي جددت فيه أفريقيا والمجتمع الدولي التزامهما واعتمدا مجموعة من التوصيات تتعلق بتدابير جديدة تستهدف إعطاء دفع جديد لتنفيذ برنامج العمل الجديد بروح الشراكة. واعترف استعراض منتصف المدة بالتغيرات الإيجابية التي جدت في المنطقة في السنوات القليلة الماضية. ورغم ذلك، فإن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا ما زالت حرجة ومن الضروري، لتدعيم الإنجازات الإيجابية، أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من خلال توفير موارد جديدة وإضافية، وضمان بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية. وأكد الوزراء أن المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة يجب أن تكون تكملة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات يمكن أن تساهم في تنفيذه.

٣١ - وحث الوزراء على التنفيذ الكامل والفعّال لجدول أعمال الموئل وتعزيز دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومهامه مع مراعاة ضرورة أن يصب المركز اهتمامه على أهداف محددة بشكل جيد وموضوعة بعناية وعلى المسائل الاستراتيجية. وأكدوا من جديد التزامهم بالإنجاز الكامل على مراحل للحق في المسكن اللائق كما تنص على ذلك الصكوك الدولية. وفي هذا الصدد، فإنهم يعترفون بالحاجات الخاصة للمرأة والأطفال والشباب إلى أحوال معيشة آمنة وصحية ومضمونة. ولهذا الغرض أعلن الوزراء تعهدهم بدعم تنفيذ جدول أعمال الموئل وخطة عمله بنجاح. وفيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الموئل، اعترفوا تماما بمساهمة خطط العمل الإقليمية والوطنية التي أعدت لهذا المؤتمر. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للدور الرائد الذي أدته مجموعة الـ ٧٧ والصين في إعداد واعتماد إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل الثاني. وأشادوا برئيسي فرعي نيويورك ونيروبي للإسهامات الرائعة التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ والصين لمؤتمر الموئل الثاني.

٣٢ - وأعرب الوزراء عن دعمهم القوي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيعقد بمقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وهم يولون أهمية

كبيرة لهذا الحدث حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها زعماء العالم لمناقشة وتجديد التزامهم السياسي بالقضاء على الجوع وسوء التغذية ولطرق مسألة توفير الأمن الغذائي لجميع الشعوب، عن طريق اعتماد سياسات واجراءات على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي. ورغم القرارات الهامة التي اعتمدت في مؤتمر الأغذية العالمي الذي عقد في عام ١٩٧٤، يعاني قرابة ٨٠٠ مليون رجل وامرأة وطفل، وخاصة في البلدان النامية، من الجوع وسوء التغذية المزمن، ويعاني ٢٠٠ مليون من الأطفال دون الخامسة من العمر من نقص حاد في البروتين. لذلك حثوا الحكومات التي ستحضر مؤتمر القمة على اعتماد سياسات وتدابير ملموسة لتفادي هذه الحالة الخطيرة من أجل منع حدوث أزمة اجتماعية وإنسانية في المستقبل القريب.

٣٣ - واعترف الوزراء تماما بأن صحة البشر أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالبشر لا يشكلون في تلك العملية القوة المحركة الأساسية فحسب، بل ليس هناك أيضا بدون تعزيز صحتهم وحمايتها، أي أمل في بلوغ الأهداف الإنمائية. وشدد الوزراء على أن هناك حاجة، داخل البلدان الأكثر تضررا من الفقر والأمراض، وخاصة الأمراض الجديدة والناشئة، إلى قيام شركاء التنمية مجددا ببذل جهود للاستثمار في برنامج الصحة للجميع، على النحو الذي تروج له منظمة الصحة العالمية. وفي مناخ يتسم بالعولمة المتزايدة فإن صحة جزء من العالم تؤثر على الجزء الآخر، ويصبح من الضروري بصورة متزايدة العمل في شراكات من أجل الاستثمار في صحة سكان العالم.

٣٤ - وشدد الوزراء على أن عام ١٩٩٦ هو السنة الدولية للقضاء على الفقر وأن الجمعية العامة أعلنت السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦ العقد الأول للقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء من جديد أن هدف القضاء على الفقر في العالم ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية ولا يمكن تحقيقه إلا باعتماد نهج متكامل متعدد الأبعاد. وشددوا أيضا على أن الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ينبغي أن تنفذ بالكامل. ولهذا الغرض فإنهم يتطلعون إلى الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ والتي ستستعرض وتقيم نتيجة مؤتمر القمة بهدف النظر في إمكانية اتخاذ تدابير أخرى للقضاء على الفقر.

٣٥ - وسلم الوزراء بالحاجة إلى تركيز الجهود والسياسات الدولية على معالجة أسباب الفقر من جذورها وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع. وينبغي أن تتضمن هذه الجهود القضاء على الجوع وسوء التغذية؛ وتوفير الأمن الغذائي، والتعليم والعمالة وأسباب الرزق، وخدمات الرعاية الصحية الأولية، ومياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية، والمأوى المناسب؛ والمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية. وسلم الوزراء أيضا بأن تأنيث الفقر أصبح مشكلة كبيرة، وستمنح أولوية خاصة لاحتياجات وحقوق النساء والأطفال. الذين يتحملون في أغلب الأحيان العبء الأكبر للفقر، ولاحتياجات الضعفاء والمحرومين، من المجموعات والأشخاص.

٣٦ - واعترف الوزراء بأن التعليم حق من حقوق الإنسان وأداة أساسية لبلوغ أهداف المساواة والتنمية والسلم. وحث الوزراء المجتمع الدولي على تنفيذ التوصيات ذات الصلة لجميع المؤتمرات الدولية المتعلقة بمسألة التعليم بهدف القضاء على الأمية في كافة أنحاء العالم.

٣٧ - واعترف الوزراء أيضا بأن التعليم غير التمييزي، بدون تفرقة على أساس العرق أو بلد المنشأ أو الجنس أو العمر أو الإعاقة من شأنه أن يفيد الجميع وأن يسهم بالتالي، في نهاية المطاف، في إقامة علاقات أكثر مساواة بين المرأة والرجل. ويعد إلمام المرأة بالقراءة والكتابة عاملا أساسيا هاما في تحسين الصحة والتغذية والتعليم داخل الأسرة وتمكين المرأة من المشاركة في صنع القرارات داخل مجتمعها.

٣٨ - وأشار الوزراء إلى التزامهم بتحقيق التصديق عالميا على اتفاقية حقوق الطفل والتوقيع، عالميا، على الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة عمله، فضلا عن تنفيذهما الفعّال.

٣٩ - وشدد الوزراء على أهمية الوقاية من جميع أشكال ومظاهر العنف ضد المرأة والفتيات والقضاء عليها.

٤٠ - واعترف الوزراء بالحاجة إلى التنمية الكاملة للطاقات الكامنة للفتيات والنساء من جميع الأعمار، وضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية في بناء عالم أفضل للجميع وتعزيز دورهن في عملية التنمية.

٤١ - وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى قيام الجمعية العامة على النحو الواجب، في دورتها الحادية والخمسين بالنظر في توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام.

٤٢ - ويعترف الوزراء تماما بأن الأشكال الجديدة للأنشطة الإجرامية التي تقوم بها المنظمات الدولية التي تتاجر بالمخدرات تتطلب تعزيز التعاون الدولي وكذلك تجديد الالتزام الدولي بمكافحة هذه المخاطر، وتقتضي صياغة استراتيجيات ونهج وأهداف جديدة يمكن أن تعالج على نحو أكثر فاعلية، مع احترام سيادة الدول، العمليات الدولية للقائمين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وتحويل المركبات الأولية والمواد الكيميائية الأساسية، وغسل الأموال عن طريق عمليات مالية وغير مالية. ومن أجل تعزيز التعاون الدولي في معالجة هذه المسائل الحساسة، يؤيد الوزراء تماما عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

٤٣ - وأكد الوزراء من جديد ما لإسهامات المنظمات غير الحكومية في عمل الأمم المتحدة من أهمية، وهم يتطلعون إلى قيام الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، ببحث مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة في ضوء التجربة المكتسبة من خلال ترتيبات التشاور بين المنظمات غير الحكومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٤ - وأكد الوزراء من جديد ما لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وتنشيطها من أهمية حيوية بوصفها أداة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. وفي هذا الصدد سلّموا بأهمية مداولات الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالجمعية العامة والأمانة العامة، فضلا عن أهمية اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٢٧/٥٠ المتعلق بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وشددوا على إلحاحية التنفيذ الفوري والكامل لأحكام ذلك القرار المتعلقة بزيادة موارد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ وإنشاء طرائق تمويل جديدة؛ وإعادة تأكيد الدورين المتميزين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛ والحاجة إلى تعزيز دور الجمعية العامة في صنع السياسات؛ وجعل الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر تركيزا وأكثر اتجاها نحو العمل؛ وتعزيز الحوار السنوي المتعلق بالسياسات بغية تأمين التبادل الكامل للآراء بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن يكون الهدف العام لأي عملية إعادة تشكيل وتنشيط هو وضع مسألة التنمية في طليعة جدول أعمال الأمم المتحدة.

٤٥ - وهنأ الوزراء الرئيس على قيامه بشكل فعال بتنسيق ومواءمة آراء المجموعة في المداولات والمفاوضات التي دارت في مختلف الأفرقة العاملة للجمعية العامة وخاصة ما يتعلق منها بزيادة تنشيط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما وإعادة تشكيل هياكلها، والأزمة المالية للأمم المتحدة، وإعداد خطة للتنمية وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وكرروا تأكيد التزامهم بمواصلة التعاون مع المجموعات الإقليمية الأخرى من أجل مواصلة عملية إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها.

٤٦ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم بتعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع تطوير مختلف مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة التي تخدم الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. ولهذا الغرض، أكدوا من جديد بقوة التزامهم بدعم وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية وذلك بتمكين المؤسسات ذات الصلة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على مواصلة أداء أدوارها الرائدة، كل في ميدان اختصاصه.

٤٧ - وشدد الوزراء على أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يتطلب مشاركة للبلدان النامية الكاملة والفعالة في عمليات صنع القرار في هذه المؤسسات. وأكدوا أيضا على ضرورة أن يكون الحوار المتعلق بالسياسات العامة على المستوى الحكومي الدولي حول المسائل العالمية المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي عنصرا هاما في تعزيز التماسك، مع تشجيع تعددية التحاليل والآراء، حول المسائل المتصلة بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وشدد الوزراء على أن ذلك التعاون ينبغي أن يقوم على مبادئ الحياد واللامشروطية. وأكدوا على ضرورة تشجيع قيام آليات جديدة للتعاون بين مؤسسات بريتون وودز والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عن طريق جملة أمور منها المشاركة

في الاجتماعات ذات الصلة، وجمع المعلومات، وتبادل المعلومات، والبحث، وتحليل المعلومات، وعلى ضرورة العمل بانتظام على تحقيقها. وينبغي دعوة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة الدولية إلى إعداد تقارير ودراسات عن المواضيع ذات الصلة مثل الديون الخارجية المتعددة الأطراف، والتحديات والفرص المتصلة بالتكامل المالي العالمي، وتمويل التنمية واشتغال نظام التجارة المتعدد الأطراف، بغية تعزيز المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٨ - ورحب الوزراء بنتيجة مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية الذي أعاد تأكيد ولاية المؤتمر بوصفه الجهاز الرئيسي للجمعية العامة للأمم المتحدة ومركز التنسيق داخل الأمم المتحدة في المعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة معها في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بوصفه محفلا عالميا في خدمة التنمية، في مركز جيد يسمح لهم بالاسهام في القضايا الجديدة والناشئة مثل الاستثمار وتنظيم المشاريع، مع الاستمرار في معالجة المشاكل الدائمة. لذلك أكد الوزراء من جديد التزامهم القوي بتعزيز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وحثوا المجتمع الدولي على مده بالدعم السياسي والمالي لتمكينه من الاضطلاع بولايته على نحو كامل. ورحب الوزراء بالولاية التي أوكلت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتحديد وتحليل الآثار الإنمائية المترتبة على القضايا ذات الصلة بإطار محتمل متعدد الأطراف للاستثمار مع مراعاة مصالح البلدان النامية. وشدد الوزراء أيضا على الحاجة إلى أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنشطته المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة والصغيرة على نحو ما كلفت به قرارات الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٩ - وأكد الوزراء من جديد داعي الإلحاح المستمر لتشجيع التصنيع باعتباره أداة دينامية ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة للبلدان النامية، تسهم في القضاء على الفقر وفي إيجاد العمالة المنتجة. وأكدوا أنه مع عولمة الاقتصاد وما ترتب على ذلك من آثار واسعة النطاق بالنسبة لآفاق النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، أصبح تعزيز القاعدة الصناعية وبالأخص في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، أمرا لا مندوحة عنه. ولذا فإن دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) اكتسب مزيدا من الصلاحة والأهمية. وأبرزوا دور "اليونيدو" كوكالة متخصصة مستقلة ذات دور تنسيقي مركزي داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الصناعية. ولاحظوا بارتياح اكتمال عملية الإصلاح التي أجريت بنجاح في "اليونيدو"، والتي عززت من فعاليتها كمحفل عالمي يقوم بدعم وتعزيز التنمية الصناعية ويوفر الخدمات التعاونية التقنية المتخصصة. وكرر الوزراء الإعراب عن التزامهم القوي بتعزيز ودعم اليونيدو في ممارستها لولايتها في مجال التنمية بالكامل، وحثوا هذه المنظمة على تسهيل استفادة البلدان النامية التي ليست أعضاء فيها مما تقوم به من أعمال.

٥٠ - واعترف الوزراء بالتعاون الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي كوسيلة هامة لتوسيع نطاق الفرص التجارية والاستثمارية فضلا عن نقل التكنولوجيا. وشددوا على ضرورة التزام المجتمع الدولي

بقوة بمواصلة التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، ومنصف، وغير تمييزي، وتنظمه القواعد. وفي هذا الصدد، لاحظ الوزراء أن اللجان الاقتصادية الإقليمية تهيئ محفلا قيما وآلية لتشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي. ويتيعين على اللجان الاقتصادية الإقليمية أن تعزز التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء فيها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة ذات الصلة، وأن تقوي الصلات في هذه المجالات سواء فيما بينها أو مع البلدان الأخرى في العالم. وأعلن الوزراء تصميمهم على تعزيز اللجان الاقتصادية الإقليمية، التي أقروا بأنها مراكز تنسيق إنمائية المنحى قيمة لمنظومة الأمم المتحدة، على الصعيد الإقليمي، فضلا عن قيامها بتقديم المساعدة للبلدان، وخاصة البلدان ذات الاقتصادات الأصغر حجما في المناطق الإقليمية، في تنفيذ توصيات المؤتمرات الرئيسية المعنية بالتنمية.

٥١ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم بزيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكرروا الإعراب عن اعتقادهم بأن هذا يشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرات التكنولوجية، والإسراع بالتنمية. وفي هذا الصدد، يتطلب الواقع السياسي والاقتصادي الجديد مزيدا من الشراكة التماسا للفرص الجديدة من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٢ - ولاحظ الوزراء زيادة الاهتمام والرغبة في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وأكدوا ضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان تحقيق أهداف ذلك التعاون. وفي هذا الصدد، نوه الوزراء بأهمية إنشاء مراكز تنسيق قومية لتنسيق أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الوطني. وكرر الوزراء الإعراب عن قناعتهم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يعزز من خلال تقاسم الخبرات الإنمائية فيما بين البلدان النامية.

٥٣ - وأقر الوزراء بأهمية الدور العظيم والأنشطة التي يضطلع بها مركز الجنوب وكرروا الإعراب عن تأييدهم للمركز. وفي هذا الصدد، رحبوا بنفاذ اتفاق إنشاء المركز، ودعوا جميع أعضاء المجموعة الذين لم ينضموا إلى هذا الاتفاق بعد إلى النظر في ذلك الأمر. وبالمثل، حثوا مركز الجنوب على زيادة تعزيز علاقة العمل، والتعاون مع الأمم المتحدة ووجوده لديها بغرض دعم مجموعة الـ ٧٧. ودعا الوزراء أيضا جميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تقديم الدعم المالي إلى المركز، من أجل بلوغ الهدف المحدد للصندوق الرأسمالي كاملا من خلال الاشتراكات التي تقدمها بلدان الجنوب، بغية تمكين المركز من تحقيق ولايته بكفاءة.

٥٤ - ورحب الوزراء بتنفيذ قرار مؤتمر القمة العالمي لبلدان عدم الانحياز المعقود في كارتاخينا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بإنشاء مركز لحركة عدم الانحياز لأغراض التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، في اندونيسيا.

٥٥ - وأكد الوزراء الدور الحيوي للطاقة ولاستعمال الطاقة بكفاءة، وخاصة بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية في البلدان النامية، وشجعوا أعضاء المجموعة على تعزيز تعاونهم في هذا المجال، وذلك في جملة أمور، من خلال الاستثمارات والمشاريع المشتركة، المتعلقة بجميع مصادر الطاقة بما في ذلك مجالات مصادر الطاقة التقليدية، وغير التقليدية، والمتجددة، في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، دعوا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى دعم تلك الأنشطة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية.

٥٦ - وأكد الوزراء من جديد أن نظام الأفضليات التجارية المعمم يشكل عنصرا هاما في زيادة توسيع نطاق تحرير التجارة والتعاون الأقاليمي فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن أملهم في إمكانية اختتام الجولة الثانية من المفاوضات المتعلقة بنظام الأفضليات التجارية المعمم في هذه السنة. وأكد الوزراء أهمية أن تستهدف المفاوضات المتعلقة بنظام الأفضليات التجارية المعمم توسيع نطاقها كما هو متوخى في الاتفاق.

٥٧ - وأكد الوزراء أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد نضج بحيث أصبح جزءا لا يتجزأ من عملية التعاون الدولي التاريخية لأغراض التنمية. وكرروا الإعراب عن أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يهيئ جسرا طبيعيا لمشاركة البلدان النامية بصورة فعّالة في الاقتصاد العالمي. وأكدوا أهمية ما لتحقيق اهتمام استراتيجي أكبر من أهمية بالنسبة الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومن أجل اختيار المواضيع ذات الأولوية على نحو ما هو منصوص عليه في التوجيهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٥٠، كوسيلة لتسخير القدرات الكبيرة الموجودة في العالم النامي. وفي هذا الصدد، هناك حاجة لتحقيق التكامل التشغيلي بصورة أوثق بالنسبة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ولذا يؤكد الوزراء أهمية تنسيق برنامج العمل لأغراض التعاون الاقتصادي وبرنامج عمل كراكاس. وأعرب الوزراء عن تقديرهم للدعم الذي تقدمه الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مكتب رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة له، على مواصلة توسيع نطاق هذا التعاون مع مجموعة الـ ٧٧ لما فيه مصلحة البلدان النامية جميعا.

٥٨ - ووافق الوزراء على تقرير اللجنة الحادية عشرة لخبراء صندوق بيريز - غريرو الاستئماني المقدم وفقا لتوجيهات استخدام الصندوق، كما وافقوا على التوصيات الواردة فيه. وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق، ووافقوا على استكشاف سبل ووسائل توسيع موارده.

٥٩ - وأعرب الوزراء عن تهنئتهم لشبكة العالم الثالث، والتي كانت ثانية جهة تحوز على جائزة مجموعة الـ ٧٧/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين

البلدان النامية، على إسهامها في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، لما قدمته من دعم قيم إلى مجموعة الـ ٧٧ ومختلف مراكز الأمم المتحدة.

٦٠ - ورحب الوزراء أيضا بالنتائج التي أسفرت عنها المائدة المستديرة المعقودة في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ودعوا رئيسها إلى الاضطلاع بتدابير محددة من أجل تعزيز الفعالية المؤسسية لمجموعة الـ ٧٧ والصين وتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين عن هذه المسألة، بما في ذلك تقديم مقترحات بشأن التوصيات التي قدمتها المائدة المستديرة.

٦١ - وأثنى الوزراء على رئيسي مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز لما قاما به من تنسيق وتعاون من خلال لجنة التنسيق المشتركة لمجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز في مختلف مجالات الأنشطة.

٦٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، ودعوا إلى القيام على وجه السرعة بتقديم الدعم الدولي من أجل إعادة تنشيط عملية السلام من النقطة التي توقفت عندها وإكمالها، مشددين على ضرورة احترام جميع الاتفاقات والضمانات والالتزامات التي تم التوصل إليها خلال المرحلة السابقة من محادثات السلام. كما أكدوا مرة أخرى تأييدهم للشعب الفلسطيني فيما يبذله من جهود لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة على ترابه الوطني بما في ذلك القدس. وأكدوا من جديد كذلك المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة في معالجة قضية فلسطين. وفي الوقت ذاته، أكد الوزراء من جديد تأييدهم لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط المعقود في مدريد، والتي ترمي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، طالب الوزراء اسرائيل بالامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة وإنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى بما في ذلك الجولان السوري وجنوب لبنان. وأكدوا مرة أخرى ضرورة تقديم المساعدة الدولية من أجل دعم الجهود الإنمائية الفلسطينية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيما يقوم به الفلسطينيون من مساع لأغراض التنمية المستدامة، ودعوا أوساط المانحين الدوليين إلى تقديم المساعدة المالية التي تعهدوا بها إلى السلطة الفلسطينية.

٦٣ - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة الاقتصادية الخاصة دعما لتوطيد العملية السلمية والانتعاش الاقتصادي في أنغولا، والبلدان النامية الأخرى التي تواجه مشاكل مماثلة، مع أخذ أحكام قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٨ في الاعتبار.

٦٤ - وسلم الوزراء بأنه رغم أن الكوارث الطبيعية عالمية، فإن حدوث تلك الظواهر في البلدان النامية كثيرا ما يسبب خسارة شديدة الوطأة في الأرواح البشرية والممتلكات والبنية الأساسية وأن من المحتمل أن تزداد بعض هذه الظواهر تفاقما بسبب التغيرات المناخية مما يزيد من وطأة تلك الكوارث على البلدان

النامية الضعيفة. وأكدوا الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة للتقليل من هشاشة هذه المجتمعات إزاء الكوارث الطبيعية، وحثوا المجتمع الدولي على تقديم مساعدة كافية مالية وتقنية على السواء إلى الجهود التي تبذلها البلدان النامية فيما يتعلق بتعزيز القدرات الوطنية على مواجهة هذه الظواهر الطبيعية. وفي هذا السياق، أكدوا مرة أخرى تأييدهم للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، باعتباره إطارا متميزا للعمل يسهل بين أمور أخرى، الدمج الفعال لعنصر الحد من الكوارث في تخطيط التنمية المستدامة.

٦٥ - ولاحظ الوزراء باهتمام العملية الجارية للتصديق على اتفاقية مكافحة التصحر، في البلدان التي تعاني من الجفاف الخطير و/أو التصحر، وأعربوا عن الأمل في أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ قبل نهاية عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، أعربوا عن قلقهم العميق بشأن حالة المفاوضات المتعلقة بولاية ودور ومهام الآلية العالمية، التي ستقوم بتعبئة وتوصيل الموارد إلى البلدان النامية المتضررة. وحث الوزراء المجتمع الدولي وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو، على تقديم الدعم المالي والتقني من أجل تنفيذ الاتفاقية لإظهار الإرادة السياسية القوية والالتزام بوضع خطط لتنمية الموارد البشرية المستدامة في المناطق التي نكبت حاليا بالفقر المطلق والمجاعة، بسبب عمليات تدهور الأراضي، وكذلك في المناطق المعرضة للجفاف و/أو التصحر، والتي ما لم تتخذ تدابير عاجلة في الوقت الراهن فإنها ستزيد عاجلا من رقعة الفقر والمجاعة والتدهور الاجتماعي والبيئي. ورحب الوزراء أيضا بالعرض المقدم من حكومة إيطاليا ومنظمة الأغذية والزراعة لاستضافة الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في روما عام ١٩٩٧.

٦٦ - ولاحظ الوزراء حالة المداولات والمفاوضات خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة في مختلف الأفرقة العاملة المخصصة المنبثقة عن الجمعية العامة والتي تعالج إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة وأعربوا عن تصميمهم على بذل كل الجهود الممكنة للوصول بالمداولات والمفاوضات الحكومية الدولية إلى خاتمة سريعة وموفقة.

٦٧ - ورحب الوزراء بالعرض المقدم من حكومة كوستاريكا لاستضافة المؤتمر المعني بالمالية والتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مع التركيز بصورة رئيسية على تحديد الاستراتيجيات المبتكرة للإسراع بخطى التعاون الاقتصادي والمالي فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، سيعجل مؤتمر سان خوسيه بتنفيذ برنامج عمل كاراكاس واضعا في الاعتبار الحقائق الجديدة في العالم النامي. وأعربوا أيضا عن الأمل في أن يضع هذا المؤتمر خطة جديدة محددة للعمل تمكن حكومات البلدان النامية، والقطاع الخاص، والأوساط التجارية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى المشاركة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على الاستجابة بصورة فعالة للتحديات والفرص التي تهيؤها العولمة والتحرر الاقتصادي.

٦٨ - وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى عقد المؤتمر المعني بالمالية والتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، في سان خوسيه، كوستاريكا، باعتباره فرصة جديرة بالترحيب وفي وقتها المناسب، لزيادة توحيد

الآراء والمواقف في مجموعة الـ ٧٧ والصين بالنسبة للقضايا المعلقة المعروضة على الجمعية العامة، فضلا عن المحافل المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة.

٦٩ - وتعهد الوزراء بمواصلة العمل معا بطريقة أكثر تماسكا وتناسقا بغرض تعزيز التنسيق والتفاعل بين فروع مجموعة الـ ٧٧ والصين في جميع المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة. وأعربوا عن التزامهم بتنسيق جهودهم من أجل زيادة تماسك وتوطيد وحدتهم سعيا لتحسين التفاعل فيما بين البلدان النامية. وبهذه الروح، أعربوا عن تصميمهم على مواصلة جهودهم المنسقة للمساعدة على إيجاد عالم أكثر إنصافا ورخاء وأمنا تتقاسم فيه جميع الدول كبيرها وصغيرها وضعيفها وقويها، بركات السلام، والتنمية والتعاون.

- - - - -